المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج

وحيد عبد المجيد
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

في كل الأحداث الكبرى التي مرت بالمنطقة منذ أواخر الأربعينيات كانت القضية الفلسطينية حاضرة، إمّا في ارتباط مباشر بها، أو في تفاعل معها بالتأثير والتأثُّر. ولم تكن أزمة الخليج التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت استثناءً، وخاصة مع المسعى العراقي لاستخدام هذه القضية في محاولة لتغيير طبيعة الأزمة، وإعادة بناء التحالفات، فقد ظلت القضية الفلسطينية لفترة طويلة بمثابة «كلمة السر» التي يعرف الحكام العرب مدى الحماس الشعبيّ لها، فعمل بعضهم على استغلالها لدعم شرعية أنظمتهم، أو تحسين صورتها، أو تحقيق منافع حتى وإن كان ذلك على حساب القضية نفسها، وقد بلغ السلوك العراقي إبان أزمة الخليج الذروة في هذا المجال، على نحو أخفقت معظم القوى السياسية الفلسطينية في إدراك أبعاده، مما تسبب في أضرار لحقت بها وبقضيتها في آن واحد. وفي هذا الإطار تستهدف الدراسة مناقشة ثلاث نقاط رئيسة، هي: مواقف المنظمات والقوى الفلسطينية من الأزمة، ومحاولةٌ لتفسير هذه المواقف، وتأثيرُ الأزمة على القضية الفلسطينية.

مواقف المنظمات والقوى الفلسطينية تجاه أزمة الخليج

رغم صعوبة الحديث عن موقف موحّد لمختلف القوى والمنظمات الفلسطينية خارج وداخل الأراضي المحتلة، يمكن ملاحظة وجود خطٍ رئيسي مؤيد للسياسة العراقية، أو على الأقل متعاطف معها، ومتفهم لها، وقد عَبَّرتْ عن هذا الخط قيادة منظمة التحرير والفصائل الرئيسة العاملة في إطارها، ويدخل ضمنه كذلك ـ لكن مع مزيد من الجنوح في تأييد العراق ـ الاتجاه الذي تبنته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في الداخل، وحركة الجهاد الإسلامي، أما حركة المقاومة الإسلامية

الضيقة للمنظمة حول سبل التعامل مع الأزمة، فقد كان هناك موقف متمايز يدعو إلى تعديل السياسة الفلسطينية باتجاه اتخاذ موقف مبدئي رافض للغزو على أساس أنه ليس منطقياً أن يسكت من يناضل ضد احتلال أرضه على اغتصاب أراضي الغير؛ لأنه يفقد بذلك المسوّغ الأخلاقي لنضاله، وقد عبر عن هذا الموقف ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هم محمود عباس، وجمال الصوراني، وجويد الغصين، إضافة إلى بعض قادة حركة «فتح»، وخاصة صلاح خلف الذي اغتيل بعد ذلك بقليل، وخالد الحسن وهاني الحسن، وأحد مستشاري رئيس المنظمة وهو د. نبيل شعث، وقد شاع أنه بعد انتهاء قمة القاهرة، دعا صلاح خلف إلى إصدار بيان واضح يتضمن نقطتين: أولاهما، إدانة الاحتلال العراقي للكويت للحيلولة دون استغلال اسرائيل له من أجل حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية.

وثانيتهما: رفض الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية. لكن هذا الاقتراح لم يجد تأييداً كافياً[5]، خاصة وأن رئيس المنظمة لم يرحب به مما دعم مركز الرافضين لأية إدانة أو حتى نقد للعراق، وعلى رأسهم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة فاروق قدومي، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السائح، ومن ورائهم قيادات معظم الفصائل باستثناء قيادتي الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب (الشيوعي سابقا) اللتين رغبتا في تعديل الموقف الرسمي لمنظمة التحرير، لكنهما لم تدافعا عن هذه الرغبة التي اقتصر التعبير عنها على الغرف المغلقة، فيما كانتا تدليان بتصريحات مغايرة في العلن[6].

وعلى هذا النحو أخفقت الشخصيات التي عملت من أجل تبني موقف أقل انحيازا للعراق في مسعاها، وظل موقف قيادة المنظمة دون تغيير حتى بشأن دعوة العراق للانسحاب ذَرّاً للرماد في العيون، فالملاحظ أنه بعكس الدول التي تبنت ما أطلق عليه «الحل العربي»، لم يتضمن الخطاب الرسمي الفلسطيني أية دعوة لانسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية، كما كانت هي الطرف العربي الوحيد الذي أيد رسمياً المبادرة العراقية 12/8/90 التي ربطت حل الأزمة بالقضايا الأخرى في المنطقة[7].

وفي هذا السياق رَكّز ذلك الخطاب على الخطوط العامة التالية: 1ـ أن الحل العربي لأزمة الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح العربية العليا والمصالح الدولية بالمنطقة 2 ـ أن هذا الحل يجب أن يضمن حقوق العراق والكويت والسعودية دون انحياز لطرف على حساب آخر 3 ـ أن القوات العربية يجب أن تقوم بالدور

وشنت هجوما حادا على السعودية ومصر، مع الإحجام في البداية عن مهاجمة سوريا والاتجاه إلى مناشدتها «اتخاذ موقف داعم للعراق في وجه العدوان الأمريكي بغض النظر عن الخلافات»، لكنها لم تلبث أن هاجمت سوريا بعد ذلك عندما أرسلت قوات إلى السعودية، والأرجح أن قيادة الانتفاضة تأثرت بالموقف الشعبي الفلسطيني المؤيد للعراق في الأراضي المحتلة، بدلا من أن تسعى «لعقلنة» هذا الموقف كما يفترض في دور أية قيادة رشيدة، فقد خرجت مظاهرات متعددة في معظم المدن الفلسطينية تأييدا لصدام، ورفعت أعلام العراق إلى جانب أعلام فلسطين، وفي هذا المناخ انزوت الأصوات العاقلة من نوع إمام مسجد عمر بن الخطاب في بيت لحم، الذي قُوطِع، وهوجم عندما انتقد صدام لغزوه الكويت خلال درس كان يلقيه يوم 90/8/15[10]. ومع ذلك فقد حرصت الشخصيات الوطنية البارزة في الداخل على اتخاذ موقف أقل انحيازا للعراق؛ حيث وقع عدد كبير منهم على بيان[11] تمايز عن بيان القيادة الوطنية الموحدة في بعض الجوانب أهمها: 1ـ المعارضة غير المباشرة للغزو العراقي للكويت، الذي أطلق عليه البيان «دخول العراق للكويت»، من خلال وضعه في إطار أشمل وفقا لمبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وعدم جواز اللجوء إلى الخيار العسكري في حل النزاعات، مع التأكيد على عدم تجزئة الشرعية الدولية ورفض الازدواجية في المقاييس خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع قرارات الأمم المتحدة 2 ـ عدم اتخاذ موقف مساند للعراق، حيث غابت عن البيان شعارات التعبئة التي تضمنها بيان القيادة الموحدة مثل شعار «مساندة الشعب العراقي البطل في تَصَدِّيه بشجاعة للقوة الغاشمة» فقد اكتفى بيان الشخصيات الوطنية في مخاطبته للجماهير بالدعوة إلى «تحمل مسئولياتها المصيرية في التصدي للهجمة الاستعمارية الخطيرة»، وبدلا من مهاجمة الدول العربية التي تَصَدَّت بحسم للغزو العراقي، عمد البيان إلى تحية دول المعسكر الآخر 3 ـ الاهتمام بمخاطبة الأمم المتحدة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل نزاعات المنطقة كافة، وبخاصة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ويبدو أن الموقف الذي تضمنه هذا البيان كان أقصى ما يمكن للشخصيات الوطنية أن تتبناه في الوقت الذي تزايد الهياج الشعبي المؤيد للعراق في الأراضي المحتلة؛ مما أدى إلى انزواء الأصوات الأخرى التي دعت في البداية إلى ادانة الغزو بوضوح، مثل إبراهيم الدقاق، نقيب مهندسي الضفة السابق، أو اضطرارها للمواءمة كما فعل ساري نسيبة، الأستاذ بجامعة بير زيت، وأحد الذين وَقَّعوا على البيان[12]،

أبيب إذا اعتدت أمريكا عليه»[15].

لكن «حماس» أعادت النظر في هذا الموقف بدءا بالبيان الصادر في أول سبتمبر 1990، والذي اتسم بقدر من التوازن، فقد دعا إلى ما أطلق عليه الانسحاب المتزامن، أي انسحاب القوات العراقية من الكويت مقابل انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة، وإحلال قوات عربية أو إسلامية في المناطق الحدودية الساخنة، لقد كان هذا البيان ـ مع أنه أكثر تقدماً بوضوح من سابقيه ـ ذا طابع مزدوج؛ فهو من ناحيةٍ تَمَيَّز بالتعاطف مع محنة الشعب الكويتي عبر الإشارة إلى «أننا هنا في فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات»، لكنه دعا من ناحية أخرى إلى دعم شعب الكويت في اختيار مستقبل بلده، بدلا من الدعوة إلى عودة الشرعية، كما دعا إلى «حل الخلافات في إطار عربي إسلامي يتيح دراسة مطالب العراق»[16].

ـ **الموقف الفلسطيني إبان حرب تحرير الكويت**: أدى بدء الحرب الجوية في منتصف يناير 1991 إلى مزيد من التأييد الفلسطيني العام للعراق، تحت شعار رفض الحرب والدعوة لإيقافها وإدانة تدمير بلد عربي، وذلك بعد أن تبين خطأ التقديرات الأولية بإمكان صمود العراق، فالملاحظ أن أول بيان صدر عن منظمة التحرير بعد بدء الحرب تضمن التأكيد على أنها ستكون طويلة، وركز على عدة نقاط أهمها[17]:
1ـ أنّ مصادر غربية تحذر من الانسياق وراء التفاؤل؛ لأن العراق يملك قوات جوية وبرية كبيرة، فالعراق يخطط للمعركة البرية باعتبارها الحاسمة 2 ـ إن أهمية الأسلحة العراقية غير التقليدية ليست في مصانع إنتاجها التي يمكن تدميرها، ولكن في المخزون منها 3 ـ إن إمكانية استخدام سلاح إحراق النفط ما زالت واردة، وخاصة في الكويت والجزء الشرقي من السعودية.

لكن منظمة التحرير لم تلبث أن دعت في البيان التالي[18]، إلى وقف الحرب وايجاد حل سلمي، حين ركز على ما يلي: 1ـ الوقوف في وجه الحرب العدوانية ضدالعراق لفتح المجال أمام الجهود السياسية لإيجاد حل سلمي لأزمة الخليج صوناً للسلام في المنطقة والعالم 2 ـ الادعاء بأن إسرائيل تشارك في الحرب فعليا، وهو ما يؤكد تحذيرات منظمة التحرير منذ البداية من أن الوضع في الشرق الأوسط سيزداد تفجرا ما لم تحل القضية الفلسطينية 3 ـ التأكيد على ترابط حل جميع قضايا المنطقة، وإلا فإن السلام العالمي يبقى مهددا 4 ـ تفسير نشوب الحرب بالرغبة الغربية في تدمير القوة العراقية.

القصف الصاروخي الذي بدأ في 91/1/29 هو الأعنف منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 مما أدى إلى رد إسرائيلي أكثر عنفا، لكن الحكومة اللبنانية حرصت على عدم توريط بلدها في هذه المعركة، واتهمت جماعات معينة لم تُسَمِّها بالمسؤولية عن الاعتداءات الإسزائيلية الانتقامية[25]، وبادرت ـ بدعم سوري ـ إلى الإسراع بتنفيذ خطة نشر الجيش في الجنوب، في الوقت الذي ضغطت فيه الولايات المتحدة على إسرائيل لوقف التصعيد.

محاولة لتفسير الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج

اتسم الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة بالخروج من الأسلوب الذي اتبعته منظمة التحرير في تعاملها مع النزاعات والأزمات العربية ـ العربية عموما، وهو أسلوب تميز في العادة باللجوء للمناورة والسعي إلى عدم التورط المباشر (Cabban, 1984). فالواضح من العرض السابق مدى التورط في اتخاذ موقف منحاز للعراق والتعامل مع أزمة الخليج باعتبارها تخص الفلسطينيين بالدرجة الأولى، بل وربما بوصفها معركة فلسطينية، وانطوى هذا الموقف على اختيار الوقوف في الجانب الخاطىء بكل المعايير ليس فقط المبدئية ولكن أيضا المصلحية من منظور المصلحة الفلسطينية نفسها، ومعنى ذلك أن الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة لا يجد تفسيراً له في العوامل المبدئية والعملية معا، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تفسير له، اعتمادا على استقرار الظروف التي أثّرت في تشكله، والتي يحسن أن نميز فيها ـ لدواعي التحليل ـ بين الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة وداخلها.

ـ **الظروف المؤثرة على منظمة التحرير**: تأثرت قيادة منظمة التحرير بالإخفاق الذي وصلت إليه جهود السلام التي أعقبت طرح مبادرة 1988 الفلسطينية. التي تضمنت الإقرار بوجود إسرائيل، والاعتراف بالقرارين 242 و 338 ونبذ أعمال الإرهاب، فقد وصلت المساعي السلمية قبيل أزمة الخليج إلى طريق مسدود نتيجة فشل محاولة ترتيب الحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي سعت إليه الولايات المتحدة بمساعدة مصر منذ منتصف 1989، فقد انقسمت الحكومة الإسرائيلية إزاء شروط الحوار، مما أدّى إلى سقوطها في 1990/3/15، ثم نجح شامير في تشكيل حكومة ائتلاف يميني اعتُبِرَت الأكثر تشددا في تاريخ إسرائيل، وقاد ذلك إلى وضع نهاية للمبادرة السلمية الفلسطينية بعد حوالي عام ونصف من إعلانها، وخاصة بعد أن قامت الإدارة الامريكية بتعليق الحوار مع منظمة التحرير، والذي كان من نتائج تلك

المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن تنامي العلاقات بين منظمة التحرير والعراق لم ينتج فقط عن تأثير إخفاق التحرك السلمي، وإنما كان له أساس موضوعي تمثل في تزايد اعتماد المنظمة على بغداد كمركز رئيسي لقواتها المقاتلة التي أصبح من الصعب أن تقبل بها دولة عربية أخرى، فقد جرى نقل أعداد كبيرة من هذه القوات من الدول التي تمركزت بها عقب الخروج من لبنان، وإعادة مركزتها في العراق، وقَدّر مصدر إسرائيلي عدد هذه القوات التابعة «لجيش التحرير الفلسطيني» فقط بحوالي عشرة آلاف، فضلا عن المقاتلين التابعين لبعض الفصائل، والوحدات الخاصة لحركة «فتح»، والمعروفة باسم «القوة 17»[27]. كما أصبحت بغداد كذلك، إلى جانب تونس، أهم مركز لمكاتب وأجهزة منظمة التحرير، وقد عمد العراق إلى تقديم التسهيلات اللازمة للمنظمة في هذا الإطار لدعم ارتباطها به، واعتمادها عليه؛ وبذلك غدا العراق أهم قاعدة للدعم «اللوجيستي» والسياسي، وأحد مصادر الدعم المالي لمنظمة التحرير، وهذا ما دفع البعض للحديث عن ذلك الوضع كمبرر لموقف قيادة المنظمة من أزمة الخليج على أساس أن «الرحيل السياسي لمنظمة التحرير توقف عند محطة بغداد، وإذا لم يكن هذا التوقف قسريا، فإن الرحيل نفسه كان قسريا وعلى رؤوس الأشهاد، فيمكن لتأكيد ذلك أن نحاول التفكير في محطة عربية بديلة تستند إليها المنظمة وتستثمر ثقلها السياسي، ومن هنا كان الموقف الرسمي لمنظمة التحرير غير مستعد لإدانة بغداد حتى لو توفرت القناعة بالإدانة»[28].

وإضافة إلى تلك الظروف التي وفرت الأجواء الدافعة إلى وقوف منظمة التحرير مع العراق خلال الأزمة، يمكن الإشارة إلى عاملين آخرين إضافيين:

أولهما: المبادرة التي أعلنها العراق في 90/8/12 بشأن ربط أزمة الخليج بالقضايا الأخرى في المنطقة، ومنها القضية الفلسطينية، فقد انفردت منظمة التحرير دون غيرها ـ كما سبقت الإشارة ـ بتأييد مُعْلَن وحماسي لتلك المبادرة، رغم إدراك قيادتها استحالة تنفيذها، لكن هذه القيادة بنت حساباتها على اعتبار أن المبادرة تمثل الحد الأقصى، وأنّ الحد الأدنى الممكن هو التزام المجتمع الدولي بعقد مؤتمر موسع للسلام في وقت محدد يستهدف تطبيق الشرعية على قضايا المنطقة، لكن الواضح أن هذه الحسابات أقيمت على تقدير خاطىء أدى إلى استبعاد نشوب حرب، على أساس الاعتقاد في أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة لن تدخل حربا قد تلحق بها

الاحتلال التي كانت قد تطورت خلال عام 1988، وخاصة فيما يتعلق بالمظاهرات الواسعة والمسيرات، وعمليات الصدام والاضرابات، واقترن بذلك تقلص ملموس في مستوى المشاركة الشعبية بالانتفاضة، التي اتجهت منذ ذلك الوقت للاعتماد على أنشطة المجموعات الصغيرة المرتبطة بالتنظيمات التابعة لفصائل الخارج، وهي المجموعات التي أُطلِقَ عليها «الفرق الضاربة». كما انطوى نشاط هذه الفرق أحيانا على تجاوزات ضد الشارع الفلسطيني نفسه، وخاصة من الشبان الملثمين الذين أعطوا لأنفسهم حق ممارسة السلطة بتعسف في كثير من المناطق، مما أدى إلى بَثِّ الرعب في هذا الشارع، وخاصة مع اتساع نطاق عمليات التصفية الجسدية لمن اعتُبروا متعاونين مع سلطة الاحتلال، بلا معايير واضحة يحتكم إليها، ودون أن تتاح للمتهمين بالتعاون فرصة الدفاع عن أنفسهم في أغلب الأحوال، وقد أسهمت عوامل عدة في تراجع الانتفاضة والتبدد التدريجي للآمال العريضة التي اقترنت بها، ومن أهم هذه العوامل: أ ـ عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تساعد على تطوير الانتفاضة قدما، والارتقاء بها تدريجيا إلى مستويات أعلى باتجاه الوصول إلى نوع من العصيان المدني هو الهدف الذي ينبغي أن تسعى إليه أية حركة احتجاج شعبي غير مسلحة. ب ـ قدرة قوات الاحتلال على استعادة المبادرة التي فقدتها لدى تفجر الانتفاضة التي مَثّلت أسلوبا جديدا لم تتعوده هذه القوات، لكنها ما لبثت أن طورت الأدوات القمعية الملائمة، مستفيدة في الوقت نفسه من الأخطاء التي وقع فيها نشطاء الانتفاضة، خاصة خطأ الاتجاه إلى «العسكرة» أو «التجييش» بما يتعارض مع أخص خصائص حركة احتجاج مدني بالأساس. جـ ـ تفاقم الأوضاع الاقتصادية نتيجة تأثير الإضرابات المتكررة والتي بولغ فيها سواء على الإنتاج المحلي، أو على الدخول التي يحصل عليها أبناء الضفة والقطاع الذين يعملون داخل إسرائيل، كما أدى تصاعد معدلات هجرة اليهود السوفيت إلى تغيير تدريجي في طبيعة سوق العمل الإسرائيلي، نتيجة إحلال بعض المهاجرين في أعمال كان يقوم بها يهود شرقيون، مما دفع هؤلاء الأخيرين إلى منافسة العمال القادمين من الضفة والقطاع للحلول محلهم، كما حل بعض المهاجرين محل الفلسطينيين بشكل مباشر.

وبشكل عام يمكن القول بأن أزمة الخليج بدأت مواكبة لتزايد الإحباط الشعبي في الأراضي المحتلة، والذي انطوى أيضاً على اعتقاد قويّ في عدم قيام النظام الإقليمي العربي بتقديم الحد الأدنى من المساندة لهم، وظهر من ردود الفعل المؤيدة للغزو العراقي للكويت وجود اتجاه إلى تحميل النظام العربي أيضا مسؤولية استمرار

حسين على أنه «المنقذ»، الذي تتعلق الأوهام به، وتجري ترجمتها في شعارات فجة لا تتيح لتدفق الأحداث فرصة للتوقف والتفكير في مصداقيتها إلا بعد فترة، فالإحباط إذن يقدم تفسيراً، ولكن ليس تسويغاً لتوجّهٍ من هذا النوع، والثابت أن هذا التوجّه الشعبي ظهر مبكرا، وقبل أن يطرح النظام العراقي فكرة الربط بين قضايا ومشكلات المنطقة؛ بدليل أن البيان الناري للقيادة الموحدة للانتفاضة صدر قبل إعلان مبادرة 90/8/12، لكن المؤكد أيضا أن هذه المبادرة دعمت ذلك التوجه، حيث بدت للكثيرين في الداخل فرصة للخروج من أزمة تراجع الانتفاضة، وساعد على ذلك شيوع التوقع، الذي دعمه الموقف الرسمي لمنظمة التحرير وإعلامها بأن الحرب لن تقع بسبب الخسائر المحتملة في صفوف قوات الدول الغربية المشاركة في التحالف الدولي، وطالما أن الحرب مستبعدة فلا بد من الوصول إلى حل يؤدي إلى تقدم في حل القضية الفلسطينية، وفقا لمنطق الربط بين قضايا المنطقة، والواضح أن هذا المنطق كان له تأثير بالغ تَجَاوَزَ الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وامتد إلى بعض قطاعات عرب 1948 الذين أيد بعض قادتهم مبادرة 90/8/12 مثل عبد الوهاب الدراوشة رئيس الحزب الديمقراطي العربي، وعضو الكنيست الثانية عشرة، والذي عَرَضَ القيام بوساطة بين العراق وإسرائيل.[33].

تأثير أزمة الخليج على القضية الفلسطينية

يصعب القول بأن الموقف الفلسطيني تجاه أزمة الخليج ـ وخاصة ذلك الذي تبنته منظمة التحرير ـ لم يؤثر على القضية الفلسطينية تأثيرا سلبيا، فعندما تكون الأطروحة الرئيسة في هذه القضية هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فمن الضروري أن تتأثر بمحاولة أصحابها البحث عن أعذار أو مسوّغات للاحتلال العراقي للكويت؛ ولذلك فقد أدّى موقف منظمة التحرير خصيصا إلى الإضرار بالقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، فقد يكون بمقدور البعض أن يتفهم حالة الإحباط واليأس التي طغت على مشاعر الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وقد عبر وزير الخارجية البريطانية دوجلاس هيرد عن قدر من التفهم لظروفهم بالفعل في حديث صحفي أجرته معه صحيفة إسرائيلية في القدس، فقد سُئِل عما إذا كان قد رأى المتظاهرين العرب بالخارج يرفعون علم العراق إلى جانب علم منظمة التحرير، فقال: «إنهم مُحْبَطون لحرمانهم من أية حقوق. ستذهبان لتغطية الانتخابات البريطانية المقبلة، وستجدان في إيرلندا الشمالية كل فرد له صوت انتخابي، بعكس سكان الضفة الغربية الذين ليس لهم حق التصويت، إنهم يُضرَبون، ولا حقوق سياسية لهم، ولا أفق للمستقبل، وهذا

السياسي حينئذ إلى تأكيد رغبتها في تجنب ذلك، وقد حدث ذلك في الوقت الذي أدتّ الأزمة إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية في الأراضي المحتلة (Abed, 1991). ومن ثَمّ إلى مزيد من تراجع الانتفاضة.

وعلى هذا النحو أدى موقف منظمة التحرير المنحاز للعراق خلال أزمة الخليج إلى تأثيرات سلبية على القضية الفلسطينية، ظهرت خلال الإعداد لعملية السلام الجديدة، عقب تحرير الكويت، وتوقف الحرب في الخليج، فقد تَمّ استبعاد منظمة التحرير رسميا من هذه العملية، وعدم السماح لها بدور غير مباشر على النحو الذي جرى البحث عن صيغة له خلال محاولة الترتيب لحوار إسرائيلي فلسطيني في أواخر 1989 وأوائل 1990.كما اضطر قادة الداخل الذين آل إليهم التمثيل الفلسطيني إلى تقديم تنازلات إجرائية واسعة، وقبول معظم الشروط الإسرائيلية، لكن ساعد على الحد من تدهور المركز التفاوضي الفلسطيني تزايد الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول بعض القضايا المتعلقة بعملية السلام، وخاصة قضية المستوطنات. وارتبط هذا التطور بتراجع نسبي في أهمية إسرائيل للاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، فلم يعد لإسرائيل دورها السابق في مواجهة ما اعتبرته الولايات المتحدة والغرب عموما خطرا سوفيتيا على منطقة الشرق الأوسط، وهو الدور الذي وصل إلى ذروته في أوائل الثمانينيات بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، وكان توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي قد قَنَّن هذا الدور، وقد أتاح تراجع هذا الدور نسبيا إمكان تقليص النتائج السلبية التي رتبها موقف منظمة التحرير تجاه أزمة الخليج على القضية الفلسطينية، كما ساعد على الحد من تلك النتائج أيضا تزايد الإدراك الدولي لأهمية تحقيق الاستقرار بالمنطقة بما يقتضيه ذلك من إيجاد تسوية لمشكلة الفلسطينيين في الضفة والقطاع في إطار حل للصراع العربي الإسرائيلي عموما كي لا يظل بؤرة قابلة للانفجار في أية لحظة (عبد المجيد، 1991). ومع ذلك فقد ظلت تأثيرات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية تلقي بظلالها على أسلوب معالجة هذه القضية في عملية السلام الراهنة. فبفضل تلك التأثيرات وغيرها قبل الفلسطينيون بإطار تفاوضي مستمد في جوهره من صيغة كامب ديفيد، التي سبق أن رفضوها في ظروف أفضل، بعد أن لم يعد ثمة خيار آخر، وبعد أن أصبح إحداث أي تغيير في وضع الأراضي المحتلة ـ مهما كان جزئيا ـ أفضل من الوضع الراهن.

والاستراتيجية بالاهرام، 1991) ص ص 320-324.

(27) Jerusalem Post 1990/8/25

(28) عدلي صادق، فلنحاكم الأمور بأسبابها، جريدة القدس (لندن)، 1990/8/17.

(29) انظر توفيق أبو بكر، منظمة التحرير وموقفها من الغزو العراقي للكويت، مصدر سابق.

(30) .Daily Telegraph, 18/9/1990

(31) انظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990، مصدر سابق، ص 314-318.

(32) عدلي صادق، مصدر سابق.

(33) .Jerusalem Post, 25/8/1990

(34) .Jersusalem Post, 27/10/1990

(35) جريدة الحياة 1990/9/2.

المصادر العربية

وحيد عبد المجيد

1981 العلاقات الفلسطينية العربية: دراسة للوجود الفلسطيني في الأردن وسوريا ولبنان. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

1991 «تأثير أزمة الخليج على المشكلتين: الفلسطينية واللبنانية» ص ص 112 - 140 في أحمد الرشيدي (محرر)، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة.

المصادر الأجنبية

Abed, G.

1991 "The Palestinians and the Gulf Crisis". Journal of Palestine Studies 78 (Vol. xx2): 29-41.

Cabban, H.

1984 The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics. London: Cambridge University Press.